بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على إمام الأنبياء والمرسلين وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .

أما بعد . .

فنكمل قراءتنا في كتاب ابن الصلاح فنكمل كلامنا عن مناهج الأئمة وقد توقفنا بالأمس عند نهاية كلامنا عن الحاكم عليه رحمة الله ، وهناك تنبيه أود أن أنبه عليه وهو أن ما ذكرناه بالأمس عن تساهل الحاكم وعن أوهامه فإن ذلك متعلق بأحكامه على الأحاديث ليس متعلقًا بروايته فالحاكم كان متقنًا حافظًا ، ضابطًا لروايته لا يخطئ ، فالأوهام التي ذكرناها إنما هي فيما يتعلق بأحكامه على الأحاديث ، أما رواياته فهي مُتقَنة ليس فيها خلل .

أيضًا تقعيده لعلوم الحديث من أحسن التقعيد ؛ فكلامه في معرفة علوم الحديث عن قواعد قبوله ورده وعن معرفة أنواع علوم الحديث كلام مُتقَن ، وإن كان لا يخلو كلام أحد أن يكون فيه خطأ ، لكنَّ هذا الخطأ قليل بالنسبة لكثرة الصواب الذي في كتابه .

إذًا : الخلل يأتي في أحكام الحاكم لا في تقعيده ولا في رواياته ، هذا ما أحببت التنبيه عليه قبل الدخول في بقية الكتب التي اشترطت الصحة .

الكتاب السادس الذي اشترط الصحة هو كتاب :

" المختارة " للضياء المقدسي

ونقف مع ترجمة المؤلف أولًا فهو :

محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن المقدسي ثم الصالحي نسبة إلى الصالحية قرية بجوار دمشق ، ولذلك يُقال له أيضًا الدمشقي أبو عبد الله ضياء الدين الحنبلي ، ولذلك يُقال له الضياء ؛ لأن لقبه ضياء الدين .

وُلد سنة تسع وستين وخمسمائة من الهجرة ، وتُوفيَ سنة ثلاثة وأربعين وستمائة من الهجرة ، وابتدأ السماع وله ثمان سنوات سنة ست وسبعين وخمسمائة من الهجرة .

سمع من جماعة كبيرة من أهل العلم من مشاهيرهم :

عبد الغني بن عبد الواحج المقدسي صاحب كتاب " الكمال في أسماء الرجال " .

وابن الجوزي أبو الفرج بن الجوزي الإمام المعروف .

وأبو المظفر بن السمعاني وهو حفيد أو ابن صاحب الأنساب ، وحفيد صاحب قواطع الأدلة ، فعائلة السمعاني أو آل السمعاني عائلة علم تداولتن العلم أبًا عن جد .
له رحلة واسعة في خرسان مكث فيها سنين ، يعني رحل من دمشق إلى خرسان ومكث فيها سنين ، وسمع بمرو ونيسابور وأصبهان وهاره وغيرها من بلدان خرسان ، ودخل العراق ، فدخل بغداد والموصل وحرَّان وغيرها من البلدان البغدادية ، وامتدت رحلته إلى مصر فسمع أيضًا بمصر من جماعة من العلماء والشيوخ فيها ، والحجاز وهو من أهل الشام فسمع أيضًا من العلماء بالشام في دمشق وحلب وبيت المقدس وغيرها من البلدان .
تتلمذ عليه عدد كبير من العلماء من أشهرهم .
أبو بكر بن نقطة صاحب كتاب التقييد ، وصاحب كتاب " تكملة الإكمال " .
وأيضًا من مشاهير تلامذته : ابن النجار صاحب " ذيل تاريخ بغداد " الشهير .
له مصنفات كثيرة طُبع منها شيء كثير ، منها : كتاب " أحاديث الأحكام " ومنها كتاب " النهي عن سب الأصحاب " .
وكتاب " صفة النار " وكتاب " المرض والكفارات "وغيرها من الكتب وله كتاب في ترجمة أحد أبناء عمومته وهو : عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي وهو شيخه ، مطبوع ، كتب كثيرة ومتعددة طُبعت لهذا الإمام ، من أشهرها كتابه " المختارة " ا لذي سأتكلم عليه في هذا اللقاء .
اسم الكتاب على الراجح والصحيح الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما ، فابتدأ بتصنيف هذا الكتاب في أواخر عمره حيث إن أول سماع عليه كان سنة اثنتين وثلاثين وستمائة من الهجرة ، يعني قبل وفاته بأحد عشر سنة ؛ لأنه تُوفيَ سنة ستمائة وثلاثة وأربعين كما سبق ، وهذا الإملاء هو أول إملائه لهذا الكتاب سنة ستمائة واثنين وثلاثين .
سيأتي الكلام عن شرطه لكن نريد أن نتكلم عن ترتيبه ؛ لأن ترتيبه يُعتبر غريب بالنسبة للكتب الصحاح فهو الكتب الوحيد الذي من كتب الصحاح الذي رُتِّب على المسانيد ، كل كتب الصحاح السابقة رُتِّبت على الكتب والأبواب حسب الموضوعات ، إلا كتاب الضياء فإنه مرتب على المسانيد ؛ يعني يسمي كل صحابي ويذكر اسمه أو تحت

اسمه الأحاديث التي رواها ،وأيضًا هو فوق كونه من كتب المسانيد ، فإنه يصح أن يوصف أيضًا أنه من كتب المعاجم لأنه رتَّب أسماء الصحابة على حروف المعجم ، فقط اختل هذا الترتيب عنده عندما ابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة ، فابتدأ بالصحابة العشرة المبشرين بالجنة حسب ترتيب الخلفاء المعروفين ، ثم ببقية العشرة ، ثم ساق بعد ذلك بقية الصحابة مرتبين على حروف المعجم ، إلا أن المؤلف تُوفيَ ولم يتم الكتاب ، وصل إلي مسند عبد الله بن عمر فيما قيل ، وتُوفيَ ولم يتم هذا الكتاب ، وللأسف الشديد فإن هذه القطعة التي ألَّفها المؤلف لم تصل إلينا أيضًا كاملة ، وصلت إلينا مجلدات متعددة منها ، لكنها لا تشمل كل ما ألَّفه المؤلف .

طريقته في ترتيب كل مسند :

أيضًا فيها شيء من الدقة حيث يرتب مسند كل صحابي حسب الرواة عنه ، فينظر في كل مسند صحابي ويرتب الرواة عن هذا الصحابي حسب حروف المعجم ، وهو بذلك يشبه كتب الأطراف من هذه الجهة ويمتاز عليها بأنه يسوق المتن والإسناد كاملًا .

لم يختل هذا الترتيب إلا في مسند أبي بكر أول مسند فإنه رتبه أو رتب الرواة عن أبي بكر حسب الأفضلية ، لا حسب حروف المعجم ، فابتدأ بما رواه عمر بن الخطاب عن أبي بكر ، ثم ببقية الصحابة ، ثم ببقية مشاهير التابعين وهكذا ، فعموم الكتاب مرتب على المسانيد وفي مسند كل صحابي رُتِّب على التابعون أو الرواة عنه على حروف المعجم إلا في مسند أبي بكر كما سبق .

مكانة هذا الكتاب : سبق كلام جماعة من أهل العلم وأنا أعيد هنا بعض العبارات يقول إبراهيم الصارفيني المُتوفى سنة إحدى وأربعين وستمائة يقول عن كتاب " المختارة " للضياء المقدسي شرطه فيه خير من شرط الحاكم ، وسبق أن ذكرنا عن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه قال عنه عن كتاب " المختارة " الذي هو أصح من صحيح الحاكم ، وقال في موطن آخر : وشرطه فيه خير من شرط الحاكم .

ويقول ابن كثير : هو أجود من مستدرك الحاكم .

ويقول ابن عبد الهادي : الغلط فيه قليل ، ليس هو مثل صحيح الحاكم .

وتقديم الضياء على الحاكم خاصة هو قول جماعة من أهل العلم كابن القيم والعراقي والسخاوي .

ويقول الزركشي في النكت : إن تصحيحه أعلى مزية من تصحيح الحاكم ، وإنه قريب من تصحيح الترمذي ، وابن حبان ، وهو بذلك رفعه منزلة أعلى من المنزلة التي وضعه فيها شيخ الإسلام ابن تيمية كما سبق في لقائنا السابق .
شرطه في هذا الكتاب : للكتاب مقدمة مختصرة جدًا ، لكنها تنبئ عن مضمونه حيث ذكر في هذه المقدمة أنه سيخرج أحاديث لم يخرجها البخاري ومسلم ، يعني أحاديث صحيحة أسانيدها صحيحة لم يخرجها البخاري ولا مسلم ، فهو من كتب المستدركات ، يُعتبر كالمستدرك على الصحيحين للحاكم لأنه اشترط فيه ألا يخرج إلا الأحاديث التي لم يخرجها البخاري ومسلم .
ثم قال بعد أن ذكر هذا الأمر قال : لكنه سيخرج أحاديث بأسانيد جياد ولها علل ليبين علتها ، يقول : سأذكر في هذا الكتاب مع الأحاديث التي أسانيدها صحيحة أحاديث أخرى فيها أسانيدها ظاهرها الجودة والصحة إلا أن لها علل خفية تقدح في صحة تلك الأحاديث ، وقد صار على هذا المنهج بالفعل في كتابه ، فربما أورد الحديث وتكلم عن صحته كأن يصححه صراحة ، أو ينقل تصحيح بعض أهل العلم له كتصحيح الترمذي أو ابن خزيمة أو ابن حبان وهو كثير النقل عن هؤلاء العلماء ، وبالطبع لن ينقل عن البخاري ومسلم لأنه اشترط ألا يذكر حديثًا في البخاري ومسلم ، فتصحيحاته التي ينقلها غالبًا تكون مأخوذة عن غير أو لا تكون مأخوذة عن البخاري ومسلم ، وإنما تكون مأخوذة عن الترمذي ، وعن ابن خزيمة وعن ابن حبان وربما عن الحاكم ، لكن لا ينقل عن الشيخين شيء لأن مستدرك على الصحيحين .
فإذا كان في الحديث علة ، اختلاف ، قد تكون هذه العلة أو ذلك الاختلاف يقدح في صحة الحديث ، وقد لا يقدح في صحته ، فهو يعرض لذلك في كتابه ، ويبينه ، وكثيرًا ما يعتمد على العلماء السابقين في ذلك كالدارقطني فينقل كلام الدارقطني كاملًا في كتابه ؛ إذا أعلَّ الدارقطني هذا الحديث في كتابه " العلل " ينقل كلام الدارقطني كاملًا وترجيحه ، ومما يدل على إمامة هذا العالِم أنه وإن كان يوافق الدارقطني وغيره من أهل العلم في كثير من الأحيان بل في أغلب الأحيان إلا أنه لربما خالف تعليل الدارقطني ورجح غير ترجيح الدارقطني في حكمه على الحديث بالصواب أو

الخطأ ، وهذا يدل على إمامة هذا العالِم ، وأنه كان يرى من نفسه الأهلية في مخالفة مثل الدارقطني عليه رحمة الله .
لكني أتوقف عند هذا الشرط الذي ذكره ، وهو أنه سيخرج أحاديث أسانيدها جياد ، وإن كانت مُعلَّة ؛ يعني معنى كلامه أنه سيستوعب كل الأحاديث التي ظاهرها الصحة ، سواء أكانت أو سواء وقف على علة فيها ، أو لم يقف على علة فيها ، هذا المنحى وهو أنه سيخرج كل ما يعرفه من الأحاديث التي أسانيدها جياد مما لم يخرجه البخاري ومسلم حتى ، ولو كانت فيها علة هذا فيه إشارة واضحة إلى أن الضياء المقدسي معتمد في حكمه على الحديث على أمرين :
الأمر الأول : على دراسة ظاهر السند .
الأمر الثاني : على من سبقه من الأئمة النقاد الذين حكموا على هذا الحديث ؛ فإن سبقه أحد في الحكم عليه بالصحة ولم يُعِلَّه أحد ، ولم يخالفه أحد فهذا لا شك مرتبة عليا من أحاديث " المختارة " أن يخرجها الضياء ولا نجد أحدًا من أهل العلم قد انتقد هذا الحديث ، بل قد نجد أن الضياء قد ذكر بعض النقاد ممن صححوا هذا الحديث كالترمذي وابن خزيمة وابن حبان كما سبق .
المرتبة الثانية أو القسم الثاني : وهو الأحاديث التي أخرجها الضياء في " المختارة " ونقل تعليل بعض أهل العلم لها ، وربما أيَّد أنها مُعلَّة وأنها لا تصح ، وهذا يشير إلى أن جهد الضياء منصب في جهة جمع هذه الأحاديث أولًا ثم في دراسة أسانيدها والحكم عليها حسب أسانيدها ، ثم في معرفة أحكام الأئمة السابقين حولها ، وهنا يظهر في الحقيقة الفرق بين تصحيحات أمثال الضياء ومن في زمنه ومن جاء بعد زمنه ، وتصحيحات أمثال البخاري ومسلم والترمذي وابن حبان وابن خزيمة ممن كانوا يحكمون على الحديث بإسناده ومتنه فيقطعون بصحة الحديث لصحة إسناده ولخلوه من العلل القادحة ومنهج الضياء الذي يكتفي فيه بالحكم على ظاهر السند ، وهذا هو ما جعله يخرج الأحاديث التي أسانيدها جياد وإن كانت فيها علل قادحة ؛ لأنها كأنه يقول مادام أنا شَرْطِي إخراج الأحاديث التي أسانيدها جياد ، فيلزمني أن أذكر الكل ، سواء وقفت على علة قادحة فيه أو لم أقف على علة قادحة فيه ؛ لأن عدم وقوفي على علة قادحة في الأحاديث التي أوردتها في الكتاب لا يدل على عدم وجود علة فيها ؛ لأنه لم يدع نفسه ، ولا يدعي المتأخرون نفسهم أنهم قادرون على

نفي وجود العلل الباطنة في الأسانيد الصحيحة ، ولذلك التزم ذكر كل الأحاديث التي أسانيدها جياد سواء أكانت ظاهرها الصحة وباطنها كذلك ، أو كان ظاهرها الصحة وباطنها بخلاف ذلك ، فتكون فيها علة قادحة تقدح في صحة الحديث ، وهذا فارق كبير بين تصحيح الضياء وتصحيح من سبقه من أهل العلم .
فإن قيل كيف قُدِّم الضياء على " المستدرك " ؟
فنقول : لأن أغلب انتقادات العلماء على أحاديث " المستدرك " هو من قِبَلِ علله الظاهرة ، قَبل العلل الباطنة ، هناك الأحاديث المُنتقدة على الحاكم في الغالب أن فيها رجالًا ضعفاء أو متروكين أو متهمين ، أو من جهة كون الإسناد فيه انقطاع ظاهر واضح فأغلب الانتقادات التي على مستدرك الحاكم راجعة إلى هذين الأمرين ؛ فلما كان الانتقاد راجع إلى انتقاد العلل الظاهرة ، والأسباب الظاهرة في رد الحديث ووجدوا أن كتاب الضياء أنقى من كتاب الحاكم من هذه الجهة رجحوا كتاب الضياء على كتاب الحاكم ، وهو لا شك كذلك ، لكن لا يعني ذلك أن كتاب الضياء خالٍ من الأحاديث التي يصححها وهي في الراجح ضعيفة ، بل مرتبته في ذلك كما سبق مرتبة تكاد تكون الأخيرة قبل الحاكم ، فهو آخر من اشترط الصحة في المرتبة قبل كتاب الحاكم فالحاكم بعده ، وأضف إلى ذلك أنه يوجد فيه أحاديث محكوم عليها بالضعف وبشدة الضعف ، بل بالوضع ، وذكر بعضًا منها السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي في الكتاب الذي ذكرناه مرات متعددة ، فيبقى أن أحكام الضياء متناولة لظاهر السند بخلاف أحكام الأئمة السابقين ، ولها مكانة ولا شك ، وهي معتمدة إلا أن يظهر لنا خلاف قوله ، كما ذكرنا في غيره من أهل العلم ، فندرس فلربما وافقنا الضياء في حكمه ، ولربما خالفناه ، لكننا إذا وافقناه في حكمه فإن موافقتنا له في الحكم تزيدنا اطمئنانًا على صواب ما وصلنا إليه لأننا قد تُبتنا من إمام عالِم حافظ كالضياء المقدسي بتصحيحه لذ لك الحديث ، وهذا يزيدنا ثقة في النتيجة التي توصلنا إليها من تصحيح الحديث .

يتميز كتاب الضياء المقدسي :

من مزايا هذا الكتاب في الحقيقة سوى قضية التصحيح أنه حفظ لنا أسانيد كتب كثيرة منها ما هو مفقود ، ومنها ما هو موجود لكنَّ نسخه فيها أخطاء وأوهام ؛ فيأتي نقل الضياء من هذه الكتب ليصحح لنا تلك الأوهام والأخطاء ، وقد اعتمد على مصادر كثيرة ، وخاصةً

كتب المسانيد ، اعتمد كثيرًا على كتب المسانيد المرتبة على أسماء الصحابة ، وسبب عنايته لكتب المسانيد ما هو ؟ لما اعتنى بكتب المسانيد أكثر من كتب المرتبة على الأبواب كالسنن والجوامع ؟ لأن كتابه مُرتَّب على المسانيد ؛ فكأنه وضع هذه المسانيد بين يديه مسند أحمد والمسانيد الآتي ذكرها ، فصار يدرس الأسانيد أي إسناد منها يجده صحيح ليس مخرجًا في الصحيحين يودعه في كتابه ، وهذا ولا شك أسهل له من أن ينتقل إلى كتب الأبواب ويرتب ترتيب جديد ، يخرج هذه الأحاديث من الباب ، ويبحث عن مسنده ثم يضعه فيه كل ما في الأمر كل الذي يحتاجه يأتي إلى مسند أبي بكر فينظر في كل هذه المسانيد ، ويخلِّص ما فيها من الأسانيد الصحيحة الغير مُخرَّجة في البخاري ومسلم فيودعها في كتابه ، لذلك نجد كثيرًا من طرقه ترجع إلى أحد المسانيد المشهورة ؛ يعني يروي بإسناد من طريق أحمد أو من طريق غيره ممن ألَّف المسانيد .

ومن أشهر الكتب أو من أكثر الكتب التي رجع إليها :

كتاب مسند الإمام أحمد ، ولا شك فهو موسوعة ضخمة ، وله جلالة ومؤلفه هو إمام مذهب المعروف ، ولا ننسى أن الضياء حنبلي المذهب ، فعنايته لمسند الإمام أحمد لا تُستغرب بعد ذلك ، لذلك كثير من أحاديث كتابه ترجع إلى مسند الإمام أحمد .

أيضًا من المسانيد التي اعتنى بها : مسند أبي يعلى الموصلي ، ولمسند أبي يعلى الموصلي روايتان :

المسند الكبير والمسند الصغير .

المطبوع هو المسند الصغير .

يمتاز كتاب الضياء أنه نقل كثيرًا من النسخة الأخرى وهي المسند الكبير والذي حتى الآن لم يُطبع ولا يُعرف عن مكان وجوده شيء .

من المسانيد التي اعتنى بها أيضًا ، ونقل منها كثيرًا : مسند أحمد بن منيع وهو من شيوخ أصحاب الكتب الستة مسند أحمد بن منيع .

وأيضًا من المسانيد التي أكثر النقل عنها : مسند الهيثمي بن كُلَيب الشاشي .

بالنسبة لمسند أحمد بن منيع كتاب مفقود لا توجد منه إلا زوائده في بعض كتب الزوائد ، ومسند الهيثمي بن كُليب طُبع منه ثلاثة مجلدات وباقيه مفقود ، فيأتي كتاب الضياء ليبقي لنا جزءً كبيرًا وافرًا من هذا المسند الذي فقدنا قطعةً كبيرةً منه .

من المصنفات التي اعتنى بها أيضًا : مصنفات أبي نعيم الأصبهاني عمومًا مصنفات أبي نعيم الأصبهاني ، والظاهر أن سبب عنايته بمصنفات أبي نعيم أنه لما رحل إلى أصبهان سمع مؤلفات أبي نعيم بإسناد عالٍ جدًا ، ولذلك كان يحرص أن يخرج الأحاديث من طريق أبي نعيم لعلو إسنادها ، وقد ذكرنا سابقًا حرص المحدِّثين على إخراج الحديث العالي ، وأبو نعيم الأصبهاني له مصنفات كثيرة مثل ؟ ما هي مصنفات أبي نعيم ؟
حلية الأولياء وطبقات الأصفياء وهو من أشهر كتبه - دلائل النبوة - معرفة الصحابة ، هذه من أشهر كتبها وأكبرها - أيضًا له كتب كثيرة جدًا :
كتاب " صفة الجنة " وكتاب " الإمامة " وكتاب " رياضة الأبدان " وغيرها من الكتب ، وكتاب " الشعراء " وغيرها من الكتب ، و" المُستَخرَج على صحيح البخاري وعلى صحيح مسلم " لكنه لن يخرج من المُستَخرَجيَن لأن الأحاديث الموجودة فيهما ستكون على شرط البخاري أو موجودة في البخاري ومسلم ، ففي الغالب لن يخرج إلا إذا كان قد أخرج أحاديث زوائد في هذه المستخرجات على الصحيحين فقد يخرجها الضياء المقدسي في كتابه " المختارة " .
اعتنى أيضًا بذكر بعد أن يخرج الأحاديث من هذه الطرق التي ربما كانت أقل شهرة من غيرها يبين منن خرَّج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة ؛ فبعد أن يخرجه من طريق أحمد يقول مثلًا : أخرجها أبو داود من طريق فلان عن فلان ، وأخرجها النسائي من طريق فلان عن فلان ؛ فيبين من خرَّج هذا الحديث ، ويعتبر الكتاب أيضًا يصلح أن يكون من كتب التخريج ؛ فإنه يذكر الحديث ومن خرَّجه ، ثم يعقب ذلك أيضًا ببيان من صحح الحديث أو ضعفه ، أحكام العلماء فيه كما ذكرنا سابقًا ، فيذكر إن كان صححه الترمذي أو حسنه ، أو صحح ابن خزيمة أو ابن حبان أو تكلم فيه الدارقطني أو غيرهم من أهل العلم ، وله في ذلك عناية بالغة جدًا كما سبق ، وكما تقدَّم هو بذلك يمكن أن يعين على تصحيح أخطاء مطبعية وتصحيفات واردة في مطبوعات هذه الكتب التي في كثير من الأحيان نجد فيها أخطاء يصعب حلها إلا بالرجوع لمثل كتاب الضياء المقدسي من الكتب المتأخرة التي نقلت عنها .
من جهود العلماء حول هذا الكتاب أو قبل ذلك :

نشير إلى أن هذا الكتاب أو إلى أن الضياء المقدسي قد صرف في كتابه بإعلال الأحاديث بأوجه مختلفة ، فمثلًا أعلَّ فيه بعض المواطن بالزيادة أو النقص ، فهو لا يقبل الزيادة مطلقًا ، بل ربما يرد الزيادة ، لا كما نُقل عن بعض الباحثين أن المتأخرين يتساهلون في قبول الزيادة فقد وجدنا أو ربما أطلق بعضهم القول : بأنهم يقبلون الزيادة مطلقًا فقد وجدنا الضياء يرد بعض الزيادات كما أنه يُعل بالاختلاف بالوقف والرفع ، فإذا اختلف الرواة في الحديث هل هو موقوف أو مرفوع يُعلّه بالوقف والرفع ، ولذلك أمثلة ، وبالوصل والإرسال ، وبإبدال راوٍ براوٍ آخر ، كما أنه يُعل بالانقطاع الظاهر والخفي ويُعل بعدم الضبط ، فهو سارٍ في طريقة حكمه على الأسانيد على الطريقة المعروفة التي لا يُخالف فيها أحد ، وقد نثر في كتابه قواعد جيدة ، فمثلًا : اعتمد في موطن لتوثيق راوٍ من الرواة بمجرد إخراج أصحاب الصحيح ؛ يعني جاء لراوٍ من الرواة لم يجد فيه جرحًا ولا تعديلًا فوثقه لمجرد أن أصحاب الصحيح أخرجوا له ، وهذا في المجلد الرابع ، صفحة ثلاثة وسبعين .

وأيضًا : اعتمد التوثيق الضمني من مثال اعتماده لرواية الراوي الذي لا يروي إلى عن ثقة ، إذا كان في هناك راوي أو عالِم أو حافظ معروف أنه لا يروي إلا عن ثقة يعتمد ذلك في الحكم على الراوي بأنه ثقة ، ولو لم يقف لذلك الراوي على جرح أو تعديل .

يعني مثلًا : عبد الرحمن بن مهدي معروف أنه لا يروي إلا عن ثقة ، فإذا روى عن رجل حتى لو لم نجد فيه جرحًا أو تعديلًا فإنا نعتبره بذلك ثقةً عند عبد الرحمن بن مهدي لأنه لا يروي إلا عن ثقة عنده أو عن مقبول عنده ، فهو يعتمد هذه الطريقة في قبول الرواة .

كما أنه صرح في موطن بتقديم التعديل على الجرح المُبهم ، وهذا يحتاج إلى دراسة .

قلنا سابقًا : بأن هناك أحاديث مُتَعَقبَة على كتابه ، هناك منها واحد وخمسين حديث ذكرها المناوي في " فيض القدير " أو انتقدها المناوي في " فيض القدير " وهو كتاب في شرح الجامع الصغير للسيوطي .

وهناك أحاديث أخرى ذكرها السيوطي كما ذكر في تعقباته على الموضوعات .

من جهود العلماء حول الكتاب هذا :

أولًا : أكمله أحد علماء الحنابلة وهو : محمد بن المحب الصامت ، المُتوفى سنة تسع وثمانين وسبعمائة من الهجرة ، ألم نقل بأن الضياء توقف عند مسند عبد الله بن عمر ، فجاء هذا العالِم وحاول أن يُكمِل هذا الكتاب ، فيرتب بقية الصحابة على حروف المعجم ، ويتمم خطة الكتاب ، طبعًا هذه التكملة لا نعرف عن مكان وجودها الآن شيئًا .

أيضًا من جهود العلماء حول هذا الكتاب :

أن الذهبي اختصره في كتاب سمَّاه " المنتقى من المختارة " وسبق أن ذكرنا أن الذهبي له اختصارات كثيرة لكتب السنة منها : اختصاره لكتاب " المختارة " للضياء المقدسي .

أيضًا من عنايتهم به :

تأليف في أطرافه ؛ يعني ترتيبه على الأطراف ، وقد ألَّف الحافظ كتاب " الإنارة في أطراف المختارة " لكن هذا الكتاب من كتب الحافظ بن حجر المفقودة التي لا يُعرف عن مكان وجودها شيء .

هناك رسالة دكتوراه بجامعة أم القرى بعنوان " الضياء وكتابه المختارة " أو " الضياء المقدسي وجهوده في علم الحديث " لإحدى الباحثات في جامعة أم القرى ، وقد نوقشت الرسالة من سنوات .

هذا ما يتعلق بكتاب الضياء المقدسي .

وسنقف الآن وقفات أرجو أن تكون سريعة حول بعض الكتب التي اشترطت الصحة سوى الكتب السابقة ، أو القبول مطلقًا ، أو ذكر بعض أهل العلم أنها تشترط الصحة سوى كتاب الضياء ، ذكرنا سابقًا ستة كتب ، ويبقى بعض الكتب رأينا أن نُلحق ذكرها بالكتب السابقة منها :

كتاب نبتدئ بالموطأ ؛ لِقِدَمِهِ ، منها كتاب " الموطأ " للإمام مالك بن أنس ، وكتاب " الموطأ " أو الإمام مالك بن أنس كما هو معروف هو الإمام مالك بن أنس بن مالك الأصلحي أبو عبد الله المدني ، المولود سنة ثلاث وتسعين بالهجرة ، والمُتوفى سنة مائة وتسعة وسبعين للهجرة ، وهو صاحب المذهب الشهير إمام أهل المدينة ، إمام دار الهجرة كما يُلقَّب بذلك .

هذا الإمام أشهر من علم لا يحتاج إلى طول ترجمة ، تتلمذ على بعض كبار التابعين كنافع ، وسالم ، والزهري ، وغيرهم من كبار التابعين ، وروى عنه عدد كبير جدًا من الرواة جمعهم الخطيب البغدادي في كتاب في تلامذة مالك أو الرواة عن مالك بعنوان "

الرواة عن مالك " وزاد عليهم رشيد الدين عطار مجموعة ، المقصود إن عدد الرواة عنه يزيد على ألف راوي ، الرواة الذين رووا عنه وذُكروا في هذا الكتاب يزيدون على ألف راوٍ ، ولا شك أن هذا العدد أيضًا مع ضخامته لا يمثل الواقع كل التمثيل ، فهذا ما بلغنا ممن روى عنه ، وإلا فقد كان يرد إلى المدينة من حمَّال الآثار ومن النقلة ومن العلماء الأعداد الغفيرة في كل موسم من مواسم الحج ، وفي غيرها ، وكان إمام أهل المدينة حينها الإمام مالك بن أنس ، والجميع يتزاحم على السماع منه والتلقي عنه .

وترجمة هذا الإمام ترجمة شهيرة وزهده وعبادته وعلمه أمر مُشتَهِر ، وتعظيمه لسنة النبي -عليه الصلاة والسلام- أمر لا يوصف ، وتحريه وتثبته والمبالغة في ذلك غاية المبالغة الأخبار فيه شهيرة ومنتشرة .

ألَّف كتابه " الموطأ " الذي يُعتبر أقدم كتاب مطلقًا ، أو نقُل تقريبًا وصلنا حتى نكون فينا حرص أكثر ، وصلنا فيه شيء من الترتيب الدقيق ، المُبوَّب تبويبًا جيدًا من كتب تلك الفترة ، يعني غالب الكتب السابقة له كان ترتيبها فيه شيء من الخلل ، فيه شيء من عدم التنسيق ، أما كتاب " الموطأ " فهو أول كتاب بلغنا رُتِّب على حسب الكتب ، وتحت كل كتاب أبواب ، هناك كتب قريبة من عصره لكن كانت مُرتَّبة على الأبواب ، والأبواب منتثرة ، فربما ابتدأ بباب في الجهاد ثم ينتقل بعده مباشرة إلى باب في الطهارة ، ثم يرجع إلى باب في البيوع ، ثم يعود إلى باب في الجهاد ، مُرتَّب على الأبواب لكن الأبواب غير مُنسقة ، أما كتاب " الموطأ " ففيه تنسيق جيد حيث وضع كتاب وتحت كل كتاب أبواب متفرعة عنه ، والإمام مالك كان هذا أحد أهم مقاصده من تأليف الكتاب ، ولذلك سمى كتابه " الموطأ " أيْش معنى الموطأ ؟ يعني المُسَهَّل ، فواضح من هذه التسمية أنه من أهم أغراضه في تأليف هذا الكتاب تسهيل الكتاب لمن أراد أن ينتفع به من خلال هذا الترتيب الدقيق الذي سبق به أهل زمنه .

يُذكر أن هناك من سبق مالك في تأليف موطأ ، وهناك من يخالف فيقول : إن مالك أول من ألف الموطأ ، لكن لم يبلغنا على كل حال إلا هذا الكتاب ، وقطعة من كتاب " موطأ ابن وهب " إذا صحت تسمية هذا الكتاب لابن وهب ، وابن وهب من تلامذة مالك على كل حال ، يعني متأخر عنه ، وتأليفه لكتابه متأخر عن موطأ مالك .

على كل حال هذا هو السبب الأول الذي قيل في سبب تسمية مالك لكتابه بالموطأ .
هناك سبب آخر : قيل مالك سمى كتابه " الموطأ " لأنه عرض كتابه على سبعين إمامًا أو فقيهًا فكلهم واطئه عليه ، أي وافقه عليه ، وقيل لذلك سُميَ " الموطأ " لكن السبب الأول هو الأظهر والله أعلم .
مكث الإمام مالك في تأليف هذا الكتاب إحدى عشرة سنة ، وكان ذلك حسب ما قدَّره أحد الباحثين من سنة مائة وثمانية وأربعين إلى سنة مائة وتسعة وخمسين ، ثم مكث بعد سنة مائة وتسعة وخمسين يُعدِّل في كتابه ويزيد وينقص في هذا الكتاب إلى أواخر عمره ، وهذا كما سيأتي أحد أسباب اختلاف الروايات الموطأ عن الإمام مالك .

عدد الأحاديث :
هناك إحصائيات مختلفة ، فمن أقدم الإحصائيات التي بلغتنا قول أبو بكر الأبهري يقول : جملة ما في " الموطأ " من الآثار عن النبي والصحابة والتابعين ألف وسبعمائة وعشرين حديثًا ، المُسند منها ستمائة ، يعني الأحاديث المرفوعة المتصلة في " الموطأ " ستمائة حديث ، والمرسل منها مائتين واثنين وعشرين حديث ، والموقوف على الصحابة ستمائة وثلاثة عشر ، ومن قول التابعين مائتين وخمسة وثمانين ، هذه أقدم إحصائية وصلتنا .
أما عدد أحاديثه في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي وهي من أشهر طبعات الكتاب ثمانمائة وثلاثة وخمسين ، طبعًا هذا العدد يشمل المرسل ، والمتصل وغير ذلك .
وعدد المرفوع المُسند في رواية ابن القاسم عبد الرحمن بن القاسم ، عدد الأحاديث المُسنَدة المرفوعة يعني المرفوعة المتصلة في هذا الكتاب من رواية ابن القاسم خمسمائة وسبعة وعشرين حديث .
على كل حال غالب الإحصائيات التي ذُكرت تشير إلى أن عدد الأحاديث المسندة ، أي المرفوعة المتصلة في كتاب " الموطأ " للإمام مالك تبلغ نحو ستمائة حديث ، وبذلك تعرف أن هذا الكتاب يعتبر كتاب مختصر في مقابل مثل كتاب البخاري ومسلم والكتب التي جاءت بعده ، ليس فيه من الأحاديث المسندة إلا نحو ستمائة

حديث فقط ، وهذا أمر طبيعي لمن كان من أوائل من صنَّف في السنة كالإمام مالك بن أنس عليه رحمة الله .

مكانة هذا الكتاب بين أهل العلم :

لاشك أن هذا الكتاب من يوم أن ألفه الإمام مالك احتل مكانة كبرى ، وطغى على الكثير من المؤلفات التي في زمنه ، وبهذه المناسبة أشير إلى قصة مشهورة ومُتناقَلَة وهي أن الإمام مالك يُقال أنه لما ابتدأ بتأليف " الموطأ " قال له بعض الناس : لقد سبقك الناس إلى تأليف موطأت سوى الموطأ الذي تؤلفه ، فما الفائدة من تأليفك هذا الكتاب ؟!

تقول هذه القصة بأن مالك دعى أو طلب أن يؤتى له بهذه الموطأت فنظر فيها فقال عبارة مشهورة انتشرت عنه قال : ما كُتِبَ لله يبقى .

يقول راوي القصة : فكأنما أُلقيت تلك الكتب في الآبار ؛ يعني لم ينتشر منها شيء ، وما بقي من هذه الموطآت إلا موطأ مالك بن أنس ، لكن هذه القصة في الحقيقة إستوقفتني لأن فيها شيء من الاتهام لأولئك العلماء وهم علماء أجلّة لا يقلون عن مالك في الجلالة بأنهم ليسوا من أهل الإخلاص في تأليف تلك المؤلفات ، فبحثت عن إسنادها فوجدت أنها لا تصح عن مالك بن أنس ، ذكرها ابن عبد البر في مقدمة " التمهيد " ورواها بالإسناد ، لكن إسنادها منقطع بين راويها عن الإمام مالك ، والإمام مالك نحو مائة سنة ؛ يعني بين الذي يذكر هذه القصة ومالك نحو مائة سنة ، فهو كما يقول العلماء : فيها انقطاع تنقطع فيها أعناق المطي أو هي مفازة تنقطع فيها أعناق المطي يعني أن هناك انقطاع كبير جدًا لا يمكن أن يوثق بالقصة بسببه ، أضف إلى ذلك أن فيها نكارة كما ذكرت من جهة أن فيها اتهامًا لأولئك العلماء ، ومنهم ابن أبي زيد وابن أبي شوم وغيرهم بأنهم لم يكونوا من أهل الإخلاص .

أضف إلى ذلك أيضًا : أن الواقع يدل على خلاف ذلك ، فكم من كتاب فاسد خبيث بقي من يوم أن ألّفه المؤلف إلى اليوم ، فكثير من كتب المعتزلة وكتب البدع باقية من يوم أن ألفها مؤلفوها إلى اليوم ، فهل يعني ذلك تزكية لها ، وثناءً عليها لمجرد بقائها ، فبقاء الكتب ليس دليلًا قاطعًا على إخلاص صاحبه وعلى أنه مُتقبَل عند الله عز وجل ، واندسار الكتب ليس دليلًا على عدم إخلاص صاحبها وعدم تقبله عند الله عز وجل ، فلذلك أردت التنبيه على خطأ هذه القصة .

—

على كل حال لا شك أن كتاب " الموطأ " من يوم أن أُلِّف احتل مكانةً كبيرةً وقد عُرض على مالك من قِبل الخليفة -قيل : إنه أبو جعفر المنصور ، وقيل إنه هارون الرشيد- أن يجعل كتابه هذا دستورًا وقانونًا للعالم الإسلامي ، وأن يُلزم العلماء بالإفتاء به إلا أن الإمام مالك لعلمه وإنصافه وعقله أبى ذلك ، ورأى أن لكل عالِم مجتهد رأيه في هذه المسائل ، وأنه لا يحق لأحد أن يُلزِم الناس بكتاب واحد أو برأي واحد من الآراء الفقهية ، لكن هذا يشير إلى مكانة هذا الكتاب من يوم أن أُلِّفه حتى كاد أن يكون مرجعًا للفقهاء والعلماء في العالم الإسلامي .

أُلحق هذا الكتاب بالكتب الستة كما سبق في أكثر من موطن ، فعدَّه مثلًا : ابن الأثير الكتاب السادس من الكتب الستة بدلًا من سنن ابن ماجه ، فالكتب الستة عند ابن الأثير البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وموطأ مالك ، بدل ابن ماجه وضع موطأ مالك .

وهناك عبارة ذكرها الإمام الشافعي كَثُرَ أن نقلها أهل العلم في كتبهم وهي قول الشافعي : ما بعد كتاب الله كتابٌ أصح من كتاب مالك ، وفي رواية : أفضل من كتاب مالك .

وهذه شهادة عصري للإمام مالك ، اطلع على كثير من الكتب المؤلفة في ذلك الزمن ، وهو أحد أئمة الإسلام ، وهو الإمام الشافعي ، ويُطلِق مثل هذه العبارة بلا شك وسام شرف كما يُقال لهذا الكتاب الجليل كتاب " الموطأ " للإمام مالك بن أنس .

تكلم عن هذا الكتاب جماعة من أهل العلم ؛ فمنهم من قدَّمه على الصحيحين ، منهم من أهل العلم من قدَّم موطأ مالك على الصحيحين ، وهم كثير من علماء المالكية ، ومنهم : أبو بكر بن العربي صاحب أحكام القرآن ، وصاحب " عارضة الأحوذي " وغيرها من الكتب قدَّم موطأ مالك على الصحيحين .

ومنهم من جعله في منزلة الصحيحين ، ومنهم ممن فعل ذلك مغلطاي بن قليج العالِم المملوكي الشهير .

يُعتبر كتاب " الموطأ " في مرتبة الصحيحين ، وانتقد ابن الصلاح لمَّا ذكر ابن الصلاح أن أول من ألَّف في الصحيح المجرد البخاري انتقد عليه بأنه قد سبقه إلى ذلك مالك بن أنس .

ومنهم من جعله في مرتبة ثالثة بعد الصحيحين ، يعني بعد صحيح البخاري ومسلم يأتي موطأ مالك .

ومنهم من اعتبره في مرتبة سنن أبي داود والترمذي والكتب المشهورة التي لم تشترط الصحة .

ومن العبارات التي ذُكرت حول كتاب " الموطأ " للإمام مالك :

عبارة الإمام الذهبي في السِيَر لما نقل كلامًا لابن حزم ، لابن حزم كلام طويل ذكر فيه أمهات السنن ، فابتدأ بالصحيحين وبغيرها من الكتب التي اشترطت الصحة ، ثم ثنَّى بكتب المسانيد مثل مسند أحمد ، وبقي بن مخلد ، وغيرها من المسانيد التي باقي شيء منها اليوم من بعضها ، وكثير منها مفقود ، ثم أورد بعد ذلك كتاب " الموطأ " للإمام مالك ، فتعقبه الإمام الذهبي بقوله : ما أنصف ابن حزم ؛ بل رتبة " الموطأ " أن يُذكر تلو الصحيحين مع سنن أبي داود والنسائي ، ولكنه تأدب – أي ولكن ابن حزم

تأدب - وقدم المسندات النبوية الصِرف - أي الكتب التي لا تضم إلا الأحاديث المرفوعة إلى

النبي لجلالة هذه الأحاديث على غيرها من الآثار الموقوفة على الصحابة والتابعين - ثم يقول الإمام الذهبي : وإن للموطأ لموقعًا في النفوس ومهابةً في القلوب لا يوازنها شيء .

وهذا حق فالحديث الذي يوجد في " الموطأ " له مكانة ، ولذلك الصحيح في أحاديث هذا الكتاب أن كل حديث مُسنَدٍ فيه فهو صحيح ، إلا أحاديث يسيرة جدًا انتُقِدَت بالوهم من مالك وهي أحاديث معدودة ، لكن عموم أحاديثه المُسندَة أي المتصلة المرفوعة فهي صحيحة ، ولذلك يمكنك أن تطمئن إذا ما حفظت الأحاديث المسندة أي المتصلة المرفوعة في موطأ مالك أنك حفظت أحاديث صحيحة ، وكيف لا تكون صحيحة ، ومالك كثيرًا ما يروي أو أغلب أحاديثه ثلاثيات عن النبي مالك ، أو حتى ثنائيات ، فيها كثير من الثنائيات وفيها ثلاثيات مثل :

نافع عن ابن عمر ، سالم عن ابن عمر ، الزهري عن أنس ، وما شابه ذلك .

وفيها ثلاثيات مثل :

روايته عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، روايته عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وغيرها .

فأقصى ما ينزل فيه تقريبًا ثلاثة ، ثلاثة رواة فقط ، وبينه وبين النبي عليه الصلاة والسلام ، وله ثنائيات كثيرة ، فليس بينه وبين النبي

–

-عليه الصلاة والسلام- إلا تابعي وصحابي ، هذا أمر واضح فيه الصحة ، فأحد أسانيده عليها نور ، ولها وقظة جلالة في النفوس خاصة ما نعرفه من شدة تحري هذا الإمام وتثبته في الرواية ، ولذلك يقول أحد العلماء حول رجال " الموطأ " يقول الفسوي في كتاب " المعرفة والتاريخ " يقول :
ومن كان من أهل العلم ونصح نفسه علم أن كل من وضعه مالك في موطئه وأظهر اسمه ثقة تقوم به الحجة .
فيقول إن كل رواة " الموطأ " ثقات عند مالك ، يعني حتى يكون الكلام دقيقًا نقول : إن كل من أخرج له مالك في " الموطأ " فهو ثقة عند الإمام مالك ، فقد يكون ثقةً عنده ضعيفًا عند غيره ، وهذا وقع في رواة قلة ، أكثرهم ممن وردوا إلى المدينة ليسوا من أهلها ، أما أهل المدينة فلا تكاد تجد راويًا مدنيًا وثَّقه مالك والراجح فيه أنه ضعيف ؛ لأنه أعرف الناس بأهل المدينة ، لكن الضعف يأتي فيما لو كان هذا الراوي ممن وردوا إلى المدينة فحسَّن فيه الظن الإمام مالك ، وروى عنه في " الموطأ " وقد يكون الصواب أنه ليس بثقة ، وهؤلاء الرواة قلائل جدًا من أمثلة عبد الكريم بن أبي المخارق الذي روى عنه الإمام مالك ، وهو من أهل العراق ، وكان ضعيفًا ليس ضابطًا ومتقنًا ، لكنهم قلة ومُستثنون ، وسيأتي الكلام عن من ألَّف في رجال " الموطأ " لمن أراد إنه يحصر هؤلاء الرواة ، أو يقوم بدراستهم .
ذكرنا سابقًا أن الإمام مالك لما ألَّف " الموطأ " أخذ يرويه سنوات طويلة ، إذا كان انتهى من " الموطأ " سنة مائة وتسعة وخمسين ، وتُوفيَ سنة مائة وتسعة وسبعين ، يعني كم مكث يروي هذا الكتاب ؟
عشرين عامًا ، كان في كل فترة يغير ويبدل في هذا الكتاب ، ويزيد وينقص من الأحاديث والآثار ، وربما شك في رواية فحذفها واستبدلها بغيرها ، أو ربما شك في الحديث ؛ هل هو متصل أو مرسل ، فإذا شك وغلب عليه الشك يرجح المرسل على المُسنَد ، وهذا من شدة تحريه ، فلذلك اختلفت روايات " الموطأ " عن مالك ، فكل راوي كان يأتي مثلًا في عام من الأعوام ، لنفترض إنه جاء أحد الرواة في أول عام ألَّف فيه الإمام مالك " الموطأ " سيسمع " الموطأ " بالرواية أو بالمنهج الذي سار عليه الإمام مالك في تلك الفترة ، إذا جاء راوي آخر في السنة التي تليه قد يكون مالك قدَّم أو أخَّر فيسمع

" الموطأ " بزيادات أو بنقص أو بتغيير بخلاف ما كان عليه في السابق ، وهكذا في كل عام من الأعوام ، ولذلك نقول : كَثُرَت اختلافات الرواة عن مالك ، وهذا ما دعى أهل العلم إلى العناية بهذه الاختلافات ؛ لأننا نريد أن نعرف لِمَ الإمام مالك قدَّم وأخَّر ؟ لِم زاد أو نقص ؟ لِمَ حذف بعض الأحاديث ؟ لِمَ أضاف بعض الأحاديث ؟ نريد أن نعرف ما هي الأحاديث المُسندة في كل الروايات ؟ هذه كلها مطالب قام العلماء بدراستها في مؤلفات مستقلة .

بلغ عدد رواة " الموطأ " عن الإمام مالك تسعة وسبعين راوي ، الذين رووا عنه " الموطأ " خاصة ، نحن قلنا : إن عدد تلامذته تجاوز الألف ، هؤلاء الذين رووا عنه مطلقًا ، لكن الذين رووا عنه " الموطأ " وعرفنا أسمائهم بلغوا تسعة وسبعين راوي ، للأسف الشديد لم تبق كل هذه الروايات ، ولا أكثرها ، بل لم يبق منها اليوم إلا عدد يسير من هذه الموطآت ، والموجود منها اليوم الموطآت التالي ذكرها :

أشهرها رواية يحيي الليثي ، والتي عليها غالب الشروح ، رواية يحيي بن يحيي الليثي المصمودي وهي الرواية المشهورة .

أيضًا : رواية محمد بن الحسن الشيباني وسيأتي الكلام عن شيء من هذه الرواية ؛ لأن لها مزية خاصة تختلف عن بقية الروايات ، رواية محمد بن حسن الشيباني .

ورواية سويد بن سعيد ، ورواية القعنبي وهي قطعة من رواية القعنبي لم توجد كاملة ، ورواية زياد بن عبد الرحمن شبطون ، وهي أيضًا قطعة من " الموطأ " برواية شبطون ليست كلها ، ورواية أبي مصعب الزهري ، وهذه الرواية هي من الروايات التي قيل إنها من أوسع الروايات ، بل أطلق ابن حزم أنها أوسع الروايات من جهة عدد الأحاديث والآثار ، رواية أبي مصعب الزهري مطبوعة كاملة ، ورواية ابن بكير ، وهي مخطوطة لم تُطبع حتى اليوم ، لكنها موجودة ، ورواية عبد الرحمن بن القاسم ، وقد طُبع ملخصها للقابسي ، قام بتلخيص هذه الرواية اختصر فقط على الأحاديث المسندة المرفوعة المتصلة القابسي أخرج هذه الأحاديث المسندة من رواية ابن القاسم وأفردها بالتأليف ، فمن أراد أن يحفظ الأحاديث المسندة في موطأ مالك من أفضل الكتب التي يمكن أن يرجع إليها كتاب تلخيص القابسي لموطأ مالك برواية ابن القاسم ؛ لأنه اقتصر فقط

في هذا الملخص على الأحاديث المُسندة أي المتصلة المرفوعة في مسند أو في موطأ مالك عليه رحمة الله .
يُذكر عن مالك بأنه كان في كل عام لشدة تحريه ينقص من عدد أحاديث كتابه ، وأن الروايات الأولى عن مالك أكبر حجمًا من الروايات الأخيرة عن الإمام مالك ، هذه القصة مشهورة ويتناقلها كثيرٌ من أهل العلم حتى إن بعضهم قال مازحًا : لعل مالك لو عاش سنين أخرى لما أبقى في الكتاب حديثًا ، من شدة تحريه ، كل سنة ينقص ، كل سنة ينقص ، نخشى إنه لو طال به العمر ما أبقى في الكتاب حديثًا واحدًا .
لكن هذه العبارة في الحقيقة عليها مَلحَظ قوي جدًا وهو أن رواية أبي مصعب الزهري من أواخر الروايات عن مالك ، رواية أبي مصعب الزهري من أواخر الروايات ، بل من أهل العلم من قال إنه آخر من أخذ " الموطأ " عن مالك ، ومع ذلك هي إن لم تكن أوسع الروايات على الإطلاق فهي من أوسع الروايات على الإطلاق ، بل إن ابن حزم وهو من أحد أكثر العلماء عناية بالموطأ وهو أندلسي ، والأندلس كانت زاخرة بالموطآت برواياتها لكثرة المالكية فيها ، وعناية علماء المالكية بالموطأ ، لمَّا تكلم عن الموطآت أو روايات " الموطأ " ذكر أن أوسع رواية على الإطلاق هي رواية أبي مصعب الزهري ، فلو كان الكلام السابق صحيحًا كيف نجد أن رواية أبي مصعب أوسع من رواية غيره من رواة " الموطأ " عن مالك ، هذا مما يدل على أن ذلك القول قول فيه مبالغة وغلو ، نعم كان مالك يحذف ويُغيِّر وربما تردد وأرسل في رواية ، ووصل في رواية ، لكن لا يلزم من ذلك أنه صار ينحو منحى النقص والاختصار في كتابه على مدى الأعوام ، ربما نقص من جهة وزاد في جهة أخرى ، نقص من باب وزاد في باب آخر ، أو استبدل حديث بحديث ، أو إسناد بإسناد وهكذا .

من أهم أو من أوثق الروايات عن الإمام مالك الروايات التالي ذكرها :

فمن أوثق الرواة عن الإمام مالك ممن روى عنه " الموطأ " الإمام الشافعي وفيه عبارة الإمام أحمد الشهيرة حيث قال الإمام أحمد : سمعت " الموطأ " من بضعة عشر رجلًا من حفَّاظ أصحاب مالك ، فأعدته على الشافعي لأني وجدته أقومهم ، يعني أقوم الرواة .

لكن الحقيقة هذه العبارة تحتاج إلى دراسة اكثر ؛ لأن الإمام أحمد في مُسنده لم يعتمد على رواية الشافعي عن مالك ، وإنما اعتمد على رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك ، ولم يعتمد رواية الشافعي بل لم يخرج للشافعي عن مالك إلا أحاديث يسيرة جدًا ، فإما أنه اعتمد على عبد الرحمن المهدي لأنه أقوم ، أو لأنه سمع عليه " الموطأ " على الوجه كما يُقال ، أو لكونه أعلى سندًا ، لكن لا فرق بين الشافعي وعبد الرحمن بن مهدي كلاهما يروي عن مالك مباشرة .
المقصود أنه يعني اختصاص الإمام أحمد لرواية عبد الرحمن بن مهدي بالرواية في مسنده هذا يدعونا إلى إعادة النظر في عبارة الإمام أحمد المذكورة ، أو أن نفهمها بشيء من التقييد ، لا على أنه الأقوم والأثبت مطلقًا ، لكنه لعله يقصد من أقومهم ، من أثبتهم .

من الروايات الثابتة للموطأ :
رواية القعنبي ، وعبد الله بن يوسف التنيسي ، يقول ابن معين : أثبت الناس في " الموطأ " القعنبي وعبد الله بن يوسف التنيسي .
أما رواية القعنبي فهي التي اعتمد عليها أبو داود في السنن ؛ إذا أراد أن يخرج حديثًا من رواية مالك فإنه يخرجه عن القعنبي عن مالك بن أنس ، وأما رواية عبد الله بن يوسف التنيسي فهي التي اعتمدها الإمام البخاري في صحيحه ، وهذا مما يبين لنا أنهم كانوا ينتقون أصح وأتقن الروايات .
وقدَّم أيضًا القعنبي على عموم رواة " الموطأ " ابن المديني علي بن المديني ، والإمام النسائي قدما القعنبي على جميع رواة " الموطأ " وأثنى النسائي ثناءً عاطرًا على رواية عبد الرحمن بن القاسم عن مالك ، فهو أيضًا من أثبت الناس في مالك ، وذكر السيوطي أن بعد هؤلاء يأتي معن بن عيسى ، ويحيي بن يحيي بن بكير ، ويحيي بن يحيي بن بكير التميمي النيسابوري هو الذي روى من طريقه الإمام مسلم موطأ مالك ، فالإمام مسلم إذا أراد أن يروي عن مالك شيئًا في موطئه يرويه عن يحيي بن يحيي بن بكير ، وقد تصحح في بعض الكتب التي تكلمت عن هذه الرواية إلى يحيي بن يحيي بن كثير ، وهذا خطأ ، لا أقول تصحفت بل هذا وهم ؛ لأن يحيي بن يحيي بن كثير هو الليثي ، يحيي بن يحيي بن كثير الليثي المصمودي ، أما الذي روى عنه الإمام مسلم فهو يحيي بن يحيي بن

بكير النيسابوري وهو من أعلى شيوخ الإمام مسلم ، ولذلك روى عنه الإمام مسلم " الموطأ " ولو أراد الإمام مسلم أن يروي موطأ مالك من رواية غيره لربما احتاج إلى أن يروي عنه برجلين عن مالك ، وإن كان هناك أيضًا رواة آخرون سمع منهم الإمام مسلم يرون عن مالك مباشرة مثل قتيبة بن سعيد .
يأتي بعد هؤلاء جميعًا يحيي بن يحيي بن كثير الليثي ، والظاهر أن سبب انتشار رواية يحيي بن يحيي أكثر من غيره ، مع أن غيره أتقن منه أولًا :
انتقال يحيي بن يحيي إلى الأندلس وكانت معقِل المالكية في ذلك الوقت ، واعتنوا بروايته بسبب ذلك .
الأمر الثاني : أنه تأخرت وفاته ، فعلى إسناده عن مالك ، فأصبح الناس يحرصون على روايته أكثر من رواية غيره ممن لا يصلون إليهم إلا بواسطة أو بواسطتين ، أما تأخر رواية يحيي بن يحيي جعلت إسناده عاليًا يُحرص عليه .
وهناك أسباب أخرى هي التي دعت كثيرًا من أهل العلم لاعتماده .
على كل حال أخطاء يحيي بن يحيي الليثي معدودة ومعروفة ، وقد ذكرها بعض أهل العلم فذكرها الخشني في كتابه " أخبار فقهاء الأندلس ومحدثيها " وهو كتاب مطبوع ، وعدَّها في ترجمة يحيي الليثي كاملة ، ويمكن الوقوف عليها أيضًا من خلال التمهيد ، فإن ابن عبد البر في شرحه للموطأ كلما جاء إلى حديث وقع فيه ليحيي الليثي وهم نبَّه عليه ، وغيرهم أيضًا " كتاب الداني " الآتي ذكره وأطراف الموطأ ينبِّه على أوهام يحيي الليثي في هذا الكتاب .
قلنا إن من أشهر الروايات رواية محمد بن حسن الشيباني ، ولنا من هذه الرواية وقفة خاصة ؛ لأن هذه الرواية تتميز عن غيرها بعدة مزايا :
أولًا : طبعًا راوي هذا الكتاب عن مالك هو محمد بن الحسن الشيباني أحد أكبر تلامذة الإمام أبي حنيفة ، وهو في الحقيقة ناصر هذا المذهب ، والذي نشره ، وعلى يديه انتشر في الآفاق ، وصنَّف فيه واحتج له في الكتب المشهورة له .
موطئه عن الإمام مالك ليس كبقية الموطآت من جهة أنه كأنه تأليف مستقل لمحمد بن الحسن ؛ يعني ليس كالروايات السابقة مقتصرة على كلام مالك وروايات مالك ، بل في هذا الكتاب روايات عن غير مالك ومنها روايات عن أبي حنيفة محمد بن الحسن يروي عن أبي

حنيفة في كتاب " الموطأ " وفي بعض الأحيان يذكر كلام مالك في ذكر الحديث وينص على مخالفته ، ويخالف رأي مالك ويستدل بذلك وربما يذكر كلام مالك ويقول : وبه نأخذ ليبين أنه يوافق الإمام مالك ، فهو ما أشبهه بكتاب مستقل بمحمد بن الحسن ، لكن من قال : إنه موطأ مالك برواية محمد بن الحسن ؛ لأن غالب ما فيه روايات مالك ، وقد تفرد هذا الكتاب بعدد من الأحاديث والآثار بلغت مائة وخمسة وسبعين حديثًا وأثرًا على رواية الليثي .
في كثير من هذه الزيادات أحاديث لا تصح ، يعني انظر دخل خلل في هذه الروايات ، مالك كان شديد الانتقاء بخلاف أحاديث أهل الكوفة التي كانت كلها خطأ ، والخلل كثيرًا ، وفيها رواة ضعفاء كثيرون ، فدخل الخلل في موطأ محمد بن الحسن من هذه الجهة ، من جهة الزيادات التي يوردها على موطأ الإمام مالك .
طبعًا اعتنى بشرح هذا الكتاب رواية مالك برواية محمد بن الحسن علماء الحنفية ومنهم :
الملا علي القاري في كتاب " الفتح المُغطى " وهو كتاب مخطوط لم يُطبع حتى الآن .
المقصود أن هناك شروح متعددة لعلماء الهند ومنها :
شرح علي القاري وهو من علماء الحنفية في شرح موطأ الإمام مالك بن أنس عليه رحمة الله .

عناية الإمام بموطأ الإمام مالك :

اعتنى العلماء بموطأ مالك عناية بالغة جدًا فلا يكاد حقيقة يوجد كتاب بعد الصحيحين اعتنى العلماء من كتب السنة اعتنى العلماء به كما اعتنوا بموطأ الإمام مالك ؛
أولًا :لجلالة هذا الكتاب .
ثانيًا : لإمامة مصنفه .
ثالثًا : لكونه إمامًا لمذهب مُتبع ، يتبعه فئام كبير من العالم الإسلامي ، ومن علماء العالم الإسلامي ، وهم المالكية أتباع الإمام مالك ، لذلك كثرت عناية العلماء بهذا الكتاب عناية بالغة جدًا ، ولا تكاد تُحصى الكتب التي اعتنت بكتاب الإمام مالك ، ولو ذهب الإنسان ليجمع كل ما كُتب عنه لصلح أن يكون رسالة مؤلفة مستقلة حول جهود العلماء حول الإمام مالك ، أنا أقصد بالرسالة يعني كتاب منفصل حول موطأ الإمام مالك .
لكن من هذه الجهود المطبوعة والمهمة مثلًا :

—

بالنسبة لشيوخ مالك هناك من أفرد شيوخ مالك بالتأليف ، ومن أشهر الكتب في ذلك كتاب : ابن خلفون المالكي الأونبي وهو كتاب مطبوع .
وكتاب حول رجال الموطأ كتاب " إسعاف المبطى برجال الموطأ " للسيوطي .
وهناك كتاب حول فضائل " الموطأ " وهو " كشف المُغطى في فضائل الموطأ " لابن عساكر الدمشقي صاحب تاريخ دمشق ، وهناك من جمع الأحاديث المسندة المتصلة المرفوعة من عدد من الروايات وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد الغافقي المشهور بالغافقي المُتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة من الهجرة ، وكتابه مطبوع بعنوان " مسند الموطأ " جمع الأحاديث المسندة أي المرفوعة المتصلة من عدد من روايات " الموطأ " وبيَّن اختلاف الرواة إذا كان بعضهم اختلف بوصل هذا الحديث أو قطعه أو إرساله أو وقفه أو رفعه ، وحاول أن يرجح في بعض الأحيان .
من الكتب حول كتاب " الموطأ " : " اختلافات الموطأ " للدرقطني أيضًا ينص على بعض الاختلافات في المتون في كتاب " الموطأ " .
من العنايات بكتاب " الموطأ " ترتيبه على الأطراف ، مرتبه على الأطراف الداني كما ذكرنا ، وكتابه حُقق رسالة علمية في الجامعة الإسلامية ولم يُطبع بعد ، وكتاب " إتحاف المهرة بأطراف الكتب العشرة " أو" بالفوائد المبتكرة من أطراف الكتب العشرة " للحافظ بن حجر الذي رتب فيه أحد عشر كتاب ، منها كتاب " الموطأ " للإمام مالك .

أما الشروح :
فهي كثيرة ، من أشهرها : أكتفي بأربع أو خمس شروح :
كتاب " التمهيد " لابن عبد البر الأندلسي ، وهو كتاب جليل ، أقول دائمًا وأثني عليه بأنه من أجل كتب الإسلام ، ومن أعظم الكتب المؤلفة في الإسلام ، وهو من مَرَاجِع المحدِّثين الكبرى ، ومن مراجع الفقهاء الكبرى ، والإمام الذهبي له عبارة شهيرة عندما قال عن

مُحلَّى ابن حزم ، والتمهيد لابن عبد البر ، والمغني لابن قدامة ، والسنن الكبرى للبيهقي قال : من أجمل فيها النظر فهو الفقيه حقًا .

من الكتب المهمة أيضًا :

كتاب " الاستذكار " لابن عبد البر في شرح " الموطأ " وقد يستغرب السامع كيف يشرح مؤلف واحد كتابًا واحدًا ويكون لكل كتاب منهما مزية تختلف عن الآخر ؛ هذا وقع بالفعل في هذين الكتابين ؛ حيث إن كتاب " التمهيد " أولًا مقتصرًا على الأحاديث المسندة ؛ لا يشرح إلا الأحاديث المسندة ، أما الموقوفات والمقطوعات عن التابعين فإنه لا يشرحها .

الأمر الآخر : أنه رتَّب هذا الكتاب على حسب شيوخ مالك ، لم يشرح " الموطأ " على حسب ترتيبه ، ابتدئ من أول الكتاب إلى آخره يشرح حديثًا حديثًا ، وإنما رتَّب أحاديث " الموطأ " حسب شيوخ الإمام مالك ، ثم أخذ يشرح هذه الأحاديث ، ففي ترتيبه يختلف عن ترتيب " الموطأ " .

أما " الاستذكار " : فهو شرح كبقية الشروح ترك " الموطأ " على وضعه ، وابتدأ بشرح " الموطأ " من أوله إلى آخره ، ولا يقتصر فقط على المُسنَد ، فيشرح المسند والموقوف والمقطوع ، ويتكلم عن كلام مالك الذي يتعقب به الأحاديث ليبين فقهها ويشير إلى اختلافات الفقهاء في ذلك ، إلا أن المسألة مبحوثة في كتاب " التمهيد " تجد أنها أوسع وأشمل من بحثها في كتاب " الاستذكار " ولذلك كثيرًا من يحيل في " الاستذكار " إلى " التمهيد " فيأتي إلى بعض المسائل ويقول : هذه المسألة قد فصلتها في كتاب " التمهيد " فكتاب " الاستذكار " له مزايا ، ولكتاب " التمهيد " مزايا أخرى .

من أشهر شروح " الموطأ " :

كتاب " المنتقى في شرح الموطأ " لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المُتوفى سنة أربع وسبعين وأربعمائة من الهجرة ، وهو كتاب مهم خاصة أن أبا الوليد الباجي كان معاصرًا لابن عبد البر ، فليس كالكتب المتأخرة التي في الغالب تأخذ عن ابن عبد البر أو عن غيره ، وعبارة عن اختصار لكتابه : لأبي الوليد الباجي جهد مستقل ، لم يطلع على جهد ابن عبد البر وشرح الكتاب بجهد مستقل ، فتجد فيه زوائد وفوائد لا تجدها في كتاب ابن عبد البر ، وأكثر عناية أبي الوليد الباجي بالفقه بفقه الحديث ، أما ابن عبد البر فاعتنى بجانبين : الصنعة الحديثية ، والجانب الفقهي .

—

من شروح " الموطأ " اللطيفة والتي لها منهج غريب :
كتاب " القبس " لأبي بكر بن العربي المُتوفى سنة ستٍ وأربعين وخمسمائة للهجرة ، وهو كتاب لا يُستغنى عنه في الحقيقة ، وفيه لطائف ، وفيه التنبيه على بعض الفوائد الخفية ، وهو كتاب كتبه ابن العربي بإسلوبه الأدبي البليغ المشهور به .
هذه أهم الكتب حول كتاب " الموطأ " للإمام مالك بن أنس .
سبق أن ذكرنا أن كتاب " الموطأ " للإمام مالك بن أنس فيه أحاديث مرسلة ، وفيه بلاغات كثيرة ، والبلاغات هي مثل المُعلَّقات تمامًا ، يعني تعريف البلاغ هو تعريف المُعلَّق ، وهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ، إذا قال الإمام مالك : بلغني عن ابن عمر : هذا بلاغ ، إذا قال : بلغني عن النبي : هذا بلاغ وهو أيضًا مُعلَّق ؛ لأنه حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ، لكن أُطلق على مُعلَّقات الإمام مالك بلاغات ؛ لأنه كثيرًا ما يستخدم كلمة " بلغني عن فلان " فقط ، وإلا هي مُعلَّقات .
هذه البلاغات اعتنى العلماء بوصلها كما اعتنوا بوصل بلاغات البخاري ، وممن اعتنى بها : ابن عبد البر في كتابين له :
في كتاب " التمهيد " وفي كتابه " التجريد " أيضًا وهو كتاب مختصر من كتاب " التمهيد " اعتنى بوصل هذه البلاغات إلا أن هناك أربعة بلاغات لم يقف على وصلها ابن عبد البر في جميع " الموطأ " فجاء ابن الصلاح ليصل هذه البلاغات ، ويذكر أسانيدها التي رويت بها ، لكن نريد أن ننبِّه إن قولنا : بأن بلاغات " الموطأ " كلها قد وُصِلت لا يعني ذلك أن كلها صحيحة ، هي كلها قد عُرفت أسانيدها ، لكن منها ما هو صحيح ، ومنها ما هو ضعيف ، ومنها ما يمكن أن يُقال بأنه فيه نكارة ، فيه شيء من النكارة .
المقصود أن هذه البلاغات ليس لها حكم موطأ مالك من القبول ومن الاحتجاج الذي ذكرناه له سابقًا .
كلام يسير عن أحد الكتب ننتقل إليه :
كتب ابن الصلاح مطبوع ، مطبوع في آخر كتاب توجيه النظر لطاهر الجزائري وأيضًا طُبع في كتاب " خمس وسائل في علوم الحديث " بتحقيق عبد الفتاح أبو غدة ، فطُبع في هذا وطُبع في الكتاب الآخر .
نقف الآن وقفة سريعة مع أحد الكتب التي اشترطت الصحة وهو كتاب " المُنتقى " لابن الجارود .

—

اسم مؤلف : أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري ، المولود سنة مائتين وثلاثين للهجرة ، المُتوفى سنة ثلاثمائة وسبعة للهجرة .
سمع من علي بن خشرم ، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي ، وزياد بن أيوب ، وبحر بن نصر وغيرهم ، وروى عنه الطبراني الإمام الطبراني ودعلج السجزي وغيرهما من الحفاظ ، اسم كتابه " المنتقى في السنن المسندة " .
يقول الذهبي عن هذا الكتاب مبينًا درجة أحاديثه وواصفًا له يقول : مجلد واحد في الأحكام .
هذا يبين أن هذا الكتاب خاص بأحاديث الأحكام ، هذا أول فائدة نستفيدها من كلام الإمام الذهبي ، وواقع الكتاب يدل على ذلك .
ثم قال : مجلد واحد .
هذا فيه إشارة إلى أنه كتاب مُختصَر وصغير ، وهو بالفعل كتاب مختصر وصغير ، وعدد الأحاديث فيه ألف ومائة وأربعة عشر حديث ، وبذلك تعرف أيضًا أنه أقل من صحيح البخاري ومسلم ، يكاد يقارب نصف حجم صحيح البخاري أو أقل من ذلك .
يقول الإمام الذهبي مُكمِلًا كلامه قال : لا ينزل فيه عن رتبة الحسن أبدًا إلا في النادر ، في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد .
يقول : أحاديث هذا الكتاب لا تنزل عن درجة الحُسن إلا نادرًا جدًا .
ذكر بعض أهل العلم ومنهم الحافظ العراقي : أن هذا الكتاب كأنه مستَخرج لصحيح ابن خزيمة ؛ يعني يحرص ابن الجارود أن يروي أحاديث ابن خزيمة عن شيوخ ابن خزيمة ؛ لأنه مُعاصِر لابن خزيمة ، وهو قرين له ، واقتصر فقط على أصول أحاديث ابن خزيمة يعني الأحاديث التي يرويها ولها متابعات أو شواهد لا يعتني بإخراجها ، ولذلك جاء كتابه مختصرًا ، لم يأت كتابًا مُطوَّلًا .
ذكر هذا الكتاب أيضًا : ابن حزم عقب كتب الصحاح مباشرة ، مما يدل على أنه بالفعل من الكتب التي اشترطت القبول في أحاديث الكتاب .
يقول ابن حزم : أول الكتب الصحيحين ، ثم صحيح ابن السكن ، والمنتقى لابن الجارود ، والمنتقى لقاسم ، ثم بعد هذه كتاب أبي داود وكتاب النسائي .
فقدَّم كتاب " المنتقى " لابن الجارود على كتاب أبي داود وكتاب النسائي .

من جهود العلماء حول هذا الكتاب :

ألَّف أحد العلماء شرحًا له هذا العالِم اسمه يوسف بن عبد الله بن سعيد بن عياد الأندلسي ، المُتوفى سنة خمس وسبعين وخمسمائة للهجرة ، كتابه سمَّاه " المرتضى في شرح المنتقى" .

وأيضًا هناك طبعة لكتاب " المنتقى" بعنوان " غوث المكدود في تخريج المنتقى لابن الجارود " لأبي إسحاق الحويني الأثري وفقه الله تعالى .

وصلى اللهم وسلم ، وبارك على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين .